مصرفية الشركات

حقق قطاع مصرفية الشركات نموًا قويًا في عام 2024م بتسجيله نتائج استثنائية ساهمت في تعزيز مستويات التكامل والمواءمة بين أنظمة القطاع ووحدات الأعمال بالبنك. وشكّلت مبادرات التحول والابتكار المُحددة ركيزة أساسية للزيادة الكبيرة في صافي الدخل.

نجح القطاع في المواءمة بين النهج الاستراتيجي للبنك والمتطلبات المتغيرة التي تشهدها الأسواق، مما أتاح له تقديم عروض قيمة وجاذبة تلبي احتياجات مختلف فئات العملاء، بدءًا من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وصولاً إلى الشركات الكبرى. وتعكس إنجازات القطاع التزام البنك بدعم الاحتياجات المتنوعة للشركات والمنشآت وقطاع الأعمال ككل عبر توفير حلول مالية مخصصة، مما عزز مكانته التنافسية في مشهد الخدمات المصرفية للشركات.

كما ركّز قطاع مصرفية الشركات في عام 2024م على توسيع حصته السوقية في القطاعات ذات النمو المتسارع، مستفيدًا من جهوده السابقة التي شملت تصنيف فئات العملاء وتحليلات بياناتهم وجمع المعلومات عن الأسواق، مما أثمر عن تحديد فئات العملاء المستهدفين بدقة عالية، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد، فضلاً عن تطوير قنوات القطاع ومنتجاته، والارتقاء بقدراته.

أبرز النتائج المالية

أسهم قطاع مصرفية الشركات بنسبة 64% من إجمالي دخل بنك الرياض في عام 2024م، مقارنة بـ 62% في عام 2023م، في حين ارتفعت موجودات القطاع بنسبة 27% بزيادة من 182 ﷼ مليار إلى 230 ﷼ مليار. تزامن ذلك مع ارتفاع إجمالي الدخل التشغيلي من 8.4 ﷼ مليار إلى 9.1 ﷼ مليار، مسجلاً نموًا نسبته 8%. ولم يقتصر النمو على المؤشرات السابقة، حيث ارتفع صافي دخل العمولات الخاصة بنسبة 5% سنويًا ليصل إلى 7.0 ﷼ مليار. كما ارتفع دخل الأتعاب والعائدات الأخرى بنسبة 22% إلى 2.1 ﷼ مليار.

بلغ إجمالي مصاريف العمليات 2.5 ﷼ مليار في عام 2024م، مسجلاً انخفاضًا بنسبة 13% مقارنة بـ 2.9 ﷼ مليار في عام 2023م. في المقابل، سجل صافي دخل مصرفية الشركات نموًا بنسبة 19%، من 5.6 ﷼ مليار في عام 2023م إلى 6.6 ﷼ مليار في عام 2024م. وتعكس هذه النتائج الأداء المالي القوي للقطاع، إلى جانب التزامه الراسخ بتقديم قيمة معززة للعملاء والمساهمين.

أسهم قطاع مصرفية الشركات بنسبة
%64
من إجمالي دخل بنك الرياض

بلغت حصة بنك الرياض السوقية في تمويل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في نهاية الربع الثالث
%21.5
في المملكة

خصص البنك
31.3 ﷼ مليار
ضمن ميزانيته العمومية لتمويل القطاعات الرئيسية

واصل قطاع مصرفية الشركات في بنك الرياض ترسيخ دوره كشريك استراتيجي داعم لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

مساهمة القطاع في رؤية المملكة 2030

واصل قطاع مصرفية الشركات في بنك الرياض ترسيخ دوره كشريك استراتيجيًا داعمًا لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، حيث يُعدّ مساهمًا فاعلاً في تمكين التحول الاقتصادي في البلاد من خلال تمويل المشاريع الكبرى وتعزيز البنية التحتية، ودعم المبادرات الاجتماعية، مع تركيزه بشكل خاص على القطاعات الحيوية مثل التعليم، وتخصيص الرعاية الصحية، إلى جانب قطاعي السياحة والترفيه.

وخصص البنك 31.3 ﷼ مليار ضمن ميزانيته العمومية لتمويل القطاعات الرئيسية، مع التركيز على تمويل المشاريع الكبرى والقطاعات الصناعية واللوجستية ومبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتطوير البنية التحتية الحيوية، وذلك تأكيدًا على التزامه بدعم القطاعات والمشاريع التي تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي واستحداث فرص عمل جديدة في جميع مناطق المملكة. ومن أبرز المشاريع التي حظيت بتمويل البنك مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر، وسدود مشروع تروجينا في نيوم، ومشروع قرى نيوم الإنشائية، ومشروع أمالا متعدد المرافق، الذي يدعم البنية التحتية لمشروع أمالا التابع لشركة البحر الأحمر الدولية. وامتد الدور الريادي لمصرفية الشركات ليشمل دعم أجندة الاستدامة في المملكة من خلال تخصيص 4.3 مليار دولار أمريكي ضمن معاملات التمويل الإسلامي لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والطاقة الخضراء في قطاعي الطاقة والمياه.

وتأكيدًا على التزامه بدعم رؤية المملكة 2030، عمل قطاع مصرفية الشركات على توسيع خدمات "مركز تطوير مبادرات وممكنات الأعمال" بهدف تعزيز دور الجهات والهيئات الحكومية في تحقيق مستهدفات الرؤية بكفاءة وفاعلية. إلى جانب ذلك، توفر وحدة "تمويل الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع العام" التابعة لقطاع مصرفية الشركات مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المصممة خصيصًا لتلبية المتطلبات الفريدة للمشاريع الحكومية.

تنفيذ استراتيجية التحول 2025م

يلتزم قطاع مصرفية الشركات التزامًا كاملاً بتحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجيته لعام 2025م ليصبح البنك الأفضل في المملكة. ويعتمد القطاع على أهداف واضحة المعالم وتقييم الفجوات الحالية وإطلاق مبادرات محددة الأهداف تسهم في تطوير القدرات الرقمية وتعزيز الكفاءات الداخلية، بما يدعم استراتيجية البنك نحو الريادة على مستوى المملكة.

وشهد عام 2024م خطوات واسعة اتخذها قطاع مصرفية الشركات نحو تعزيز حلوله الرقمية من خلال إطلاق حزمة من التحديثات الرقمية التي ستثمر عن تحسّن ملموس في تجربة العميل وإدارة علاقات العملاء. وبرزت هذا العام إنجازات وحدة حلول معالجة مدفوعات التجار التي تركز على تطبيق أنظمة رقمية جديدة من شأنها رفع كفاءة العمليات، ومن إنجازاتها الرئيسية إطلاق مبادرة "إعداد تقارير الربحية لأجهزة نقاط البيع"، التي تجسد نموذج ربحية متطورًا مصممًا لتقديم معلومات وتحليلات معمقة حول فرص الأعمال المتاحة، وتحديد مواطن القوة والضعف في المنتجات، مما يمكن الشركات من تحسين محفظتها بهدف زيادة الإيرادات وخفض التكاليف بكفاءة عالية.

وتضمنت المبادرات الرئيسية الأخرى البدء بإطلاق بوابة جديدة للتجارة الإلكترونية، تهدف إلى توفير حل منخفض التكلفة لتبسيط عمليات معالجة المدفوعات وزيادة كفاءتها. كما سيتم دمج خدمة معاملات التجارة الإلكترونية من "يونيون باي" (UnionPay) لدعم نظام مدفوعات صيني جديد يتيح قبول المعاملات الدولية من العملاء الصينيين، مما يسهم في توسيع نطاق قبول المعاملات الدولية لبنك الرياض.

علاوةً على ذلك، يعتزم قطاع مصرفية الشركات إطلاق طرح "بطاقات ائتمانية للشركات" في إطار برنامج "البيانات الذكية"، إلى جانب بطاقة الائتمان التجارية، في خطوة تهدف إلى تمكين عملائنا من الشركات من تخصيص ضوابط الإنفاق، وتحسين إدارة النفقات، فضلاً عن الحصول على تسهيلات ائتمانية مصممة خصيصًا لتلبية المتطلبات المحددة لكل عميل.

علامة تجارية جديدة ومبتكرة

في إطار تحقيق أهداف استراتيجية بنك الرياض 2025م، أطلق قطاع مصرفية الشركات مشروعًا رئيسيًا لتحديث المنصة الرقمية لمصرفية الشركات، تحت الاسم التجاري الجديد "الرياض للأعمال"، في خطوة تحولية تأتي في إطار التزام البنك بتعزيز الابتكار في حلوله الرقمية، وتقديم تجربة مصرفية أكثر سهولة وكفاءة لعملائه من الشركات، ورفع معدل رضا العملاء والاحتفاظ بهم.

ومن خلال مركزية العمليات، تمكّن قطاع مصرفية الشركات من تبسيط الخدمات وخفض تكاليف العمليات، مما عزز كفاءة الأداء ورفع جودة التجربة المصرفية. وفي هذا السياق، تم تطوير لوحة معلومات جديدة لمصرفية الشركات، والتي تعرض الحسابات المالية لكل عميل وتُظهر إجمالي قيم الموجودات للأرصدة النقدية وحسابات الاستثمار والودائع، وهذا ما يمنح العملاء رؤية لحظية وشاملة لوضعهم المالي. وبفضل هذه الميزة، سيتمكن العملاء من اتخاذ القرارات استنادًا إلى بيانات دقيقة ومحدثة.

تحديث منتجات وعمليات مصرفية الشركة

سيطلق بنك الرياض مجموعة جديدة من البطاقات الائتمانية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتي تمتاز بحدود ائتمانية مرنة، مما يسهل الوصول إلى السيولة اللازمة لتغطية مصاريف الأعمال الأساسية.

وبدأ بنك الرياض بتطبيق تقنيات التعلم الآلي للتحقق من المستندات، في خطوة تهدف إلى تعزيز كفاءة عمليات التمويل التجاري، وتُعد ركيزة أساسية للتحول في العمليات نحو معالجة المعاملات بشكل أكثر موثوقية، وكفاءة من حيث التكلفة، واستدامة على المدى الطويل. وقد لاقت هذه المبادرة المبتكرة إشادة واسعة، حيث حظيت بتقدير من مجلة MEA finance، التي كرّمت البنك على هذا الإنجاز البارز.

وتكريسًا لجهوده في الارتقاء بالخدمات المقدمة للعملاء، أطلق قطاع مصرفية الشركات مشروع روبوت المحادثة للشركات المدعوم بتقنيات الذكاء الاصطناعي، بهدف تقديم تجربة تفاعلية متطورة تسهم في تسهيل وصول العملاء إلى مجموعة واسعة من المعاملات المالية وغير المالية عبر مختلف المنصات، بما فيها الموقع الإلكتروني، وأون لاين الرياض للشركات، وخدمات بنك الرياض لتمويل التجارة، ونظام الرد الصوتي التفاعلي، بالإضافة إلى قنوات التواصل الاجتماعي.

علاوةً على ذلك، أطلق قطاع مصرفية الشركات مشروع "تمويل سلسلة الإمداد" ومشروع "تمويل المستحقات المعتمدة"، في خطوة تهدف إلى تقديم حلول مالية رقمية متكاملة ومخصصة لتلبية احتياجات عملاء الشركات، مما يعزز مكانة بنك الرياض كشريك موثوق في تمويل سلسلة الإمداد.

كما حققت وحدة حلول معالجة مدفوعات المتاجر إنجازات بارزة في توسيع نطاق الخدمات الرقمية، شملت تعزيز خدمات أجهزة نقاط البيع لتلبية احتياجات المتاجر على نحو أكثر كفاءة، إضافةً إلى إطلاق المرحلة الثانية من تطبيق "الرياض للأعمال"، الذي يمنح التجار رؤية أوسع عبر الإنترنت لمتابعة المعاملات، وإدارة المطالبات، وصيانة الأجهزة بسهولة. وفي إطار تحسين كفاءة المعاملات، أطلقت الوحدة خدمة التسوية المحلية للعمليات، مما يتيح للتجار تنفيذ المدفوعات بعملة الدرهم الإماراتي. ولم تتوقف إنجازات الوحدة عند هذا الحد، حيث قدمت حلولاً مصرفيةً رقمية (مثل توفير الخدمات المصرفية) لمعالجة المعاملات المحلية بمرونة عالية.

برامج الاستدامة البيئية والتطوير العقاري

يواصل بنك الرياض إطلاق حلول تمويلية متخصصة في إطار دعمه المستمر للأهداف الوطنية الاستراتيجية، ومن أبرز هذه الحلول برنامج ضمان تمويل مشاريع البيع على الخارطة للمطورين العقاريين، الذي تم تطويره مع الشركة السعودية لخدمات الضمان الاسكاني "ضمانات" وهي شركة حكومية مملوكة بنسبة 100% من صندوق التنمية العقارية كأول حل تمويلي لبيع العقارات على الخارطة. ويتيح البرنامج للمطورين الحصول على ضمانات مالية بنسبة تغطية تصل إلى 80% من احتياجات التمويل في قطاع التطوير العقاري.

كما أكد البنك التزامه بدعم الاستدامة البيئية من خلال برنامج الضمان بالشراكة مع صندوق البيئة، والذي يهدف إلى تمويل المشاريع التي تركز على الأهداف البيئية ومبادرات الاستدامة عبر توفير ضمانات مالية بنسب تغطية تصل إلى 80% من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء المؤهلين، مما يُمكنهم من تنفيذ مشاريعهم بكفاءة أكبر.

وتأتي هذه المبادرات في إطار جهود البنك لدعم النمو المستدام في القطاع العقاري وتعزيز التوجهات البيئية، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية التنموية للمملكة ورؤية المملكة 2030.

دور محوري في دعم المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

عزز قطاع مصرفية الشركات التزامه الراسخ بدعم المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما ينسجم مع برنامج الدعم الحكومي الهادف إلى تمكين هذه المنشآت وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني، ودعمًا للهدف الوطني المتمثل في زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. وبفضل هذه الجهود، نجح بنك الرياض في تحقيق تقدم ملحوظ، حيث بلغت حصته السوقية في تمويل المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 21.5% في المملكة، كما في نهاية الربع الثالث من عام 2024م، وفقًا لتقارير البنك المركزي السعودي.

وفي السياق نفسه، حقق القطاع مجموعة من الإنجازات البارزة خلال عام 2024م، شملت استقطاب 1,987 عميلًا جديدًا، ساهم الاستقطاب في نمو القروض المقدمة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسبة 23%. وتضمنت جهود القطاع إطلاق خدمات تمويل جديدة، شملت قطاع الاتصالات على وجه التحديد، إلى جانب إقامة شراكات استراتيجية جديدة، وتنظيم 18 ورشة عمل بالتعاون مع الشركاء في القطاع بهدف تقديم مزيد من الدعم للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

كما حرص قطاع مصرفية الشركات على تعزيز ريادة الأعمال ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال مشاركته الفاعلة في فعاليات رئيسية داخلية وخارجية، شملت أبرزها رعاية "منتدى مستقبل العقار" والمشاركة في "أسبوع التجزئة" الذي أقيم في مدن رئيسية مثل الرياض وجدة والخبر. وعزز القطاع شراكاته عبر توقيع اتفاقيات تعاون مع عدد من الغرف، بما في ذلك غرفة تبوك وغرفة المدينة المنورة، بهدف تسهيل وصول المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى خدماته التمويلية. كما أسهمت رعاية البنك لملتقى ريادة الأعمال وأنماط العمل الحديثة في ترسيخ التزامه بإرساء ثقافة داعمة ومشجعة لريادة الأعمال.

ونظم القطاع على مدار العام ورش عمل ومنتديات متخصصة بالشراكة مع "منشآت" بهدف دعم نمو المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال تمكينها بحلول وخدمات مصرفية رقمية مبتكرة، وفتح آفاق جديدة أمامها للوصول إلى أسواق رأس المال. وتعكس هذه المبادرات التزام بنك الرياض ببناء منظومة متكاملة وداعمة لهذه المنشآت، وترسيخ مكانته بوصفه شريكًا ماليًا رائدًا يواكب تطلعاتها في مختلف محطات نموها.

الرؤية المستقبلية لعام 2025م

يتطلع قطاع مصرفية الشركات إلى تحقيق مزيد من النمو خلال عام 2025م من خلال طرح مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات، والتركيز على توسيع قاعدة عملائه، وتعزيز شراكات مع الجهات الحكومية ومبادرات رؤية المملكة 2030.

ويتوقع القطاع أن يحمل المستقبل نموًا في الطلب على التمويل مدفوعًا بأهداف التنويع في إطار رؤية المملكة 2030 والاحتياجات المتزايدة للقطاع الخاص، بما في ذلك المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويعتزم القطاع توسيع قاعدة أصوله من خلال تنويع القطاعات المستهدفة وتوسيع نطاق تقديم عملياته وخدماته للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عبر منصات رقمية جديدة.

ويتمتع بنك الرياض بمكانة رائدة تؤهله لدعم التحول نحو الحياد المناخي، بما يتماشى مع الجهود التنظيمية الرامية إلى مواجهة مخاطر التغير المناخي. يسعى قطاع مصرفية الشركات إلى لعب دور في تمويل مشاريع التحول التي تسهم في إعادة تشكيل المشهدين الاقتصادي والاجتماعي للمملكة.

ويتطلع قطاع مصرفية الشركات في بنك الرياض إلى أداء دور محوري في تمويل مجموعة واسعة من المشاريع الاستراتيجية المتوافقة مع أهداف رؤية المملكة 2030، وتشمل الأولويات الاستراتيجية للقطاع مبادرات التحول التي تسهم في تعزيز النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمملكة.

الجوائز والتكريمات

توّج بنك الرياض بالعديد من الجوائز والتكريمات في عام 2024م بدعم من قطاع مصرفية الشركات، من بينها:

- جائزة **"تقدير الجودة المتميزة"** من جيه بي مورجان نظير الأداء المتميز للبنك في اعتماد أعلى معايير الجودة في مجالي MT103 وMT202، فيما يتعلق بكفاءة المدفوعات.
- جائزة **"أفضل ابتكار في الخدمات التجارية"** من مجلة MEA Finance لتطبيق تقنيات التعلم الآلي في عمليات التمويل التجاري.
- **المرتبة الأولى** من حيث عدد الجهات الممولة من قبل جميع المشاركين (البنوك وغير البنوك) من خلال برنامج كفالة.
- جائزة **"الأداء المتميز"** وجائزة **"قطاع السياحة"** وجائزة **المنشآت الجديدة** المقدمة من برنامج كفالة.
- جائزة **"أفضل بنك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط"** المقدمة من مجلة EMEA Finance.
- جائزة **"أفضل بنك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية"** المقدمة من مجلة يوروموني.

أفضل بنك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

مقدمة من مجلة يوروموني